سـوريا والمرحـلة الانتقاليـة: لا استقـرار بلا دولـة موحّـدة

NINAR PRESS نيـنار برس
نضيء الحقيقة

NINAR PRESS نيـنار برس
الورقية المستقلة
الأولى بعد التحرير

العـدد 12 ـ الأحـد 18 كـانون الثـاني «ينـايـر» 2026
www.ninarpress.net

استثمار خطاب المظلومية في سوريا

من فوّض الهجري أن يكون قائداً وممثّلاً للطائفة الدرزية ؟!
4

حيّ علي بك بدير الزور بلا مقومات.. وسكان بلا صوت
6

السوريون في ألمانيا
العمل بين الاندماج والاستنزاف

الافتتاحية

غرب الفرات وشرقه.. قسـد إلى زوال

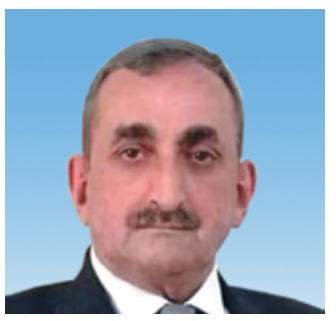

أسامة آغي

حين نقول إن «قسد» إلى زوال فنحن لا نجترح إثماً، لإن قسد مجرد ميليشيا أنشأتها ودعمتها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق غايات أمنية وسياسية تريدها الولايات المتحدة.

حزب PYD ذراع PKK في سوريا أراد الاستفادة من إنشاء هذه الميليشيا لتحقيق أهدافٍ تخصّ رؤية هذا الحزب الاستراتيجية، وتحديداً ترسيخ حكمٍ ذاتي في مناطق شرقي الفرات، كنواة لدولة كردستان الكبرى، التي كان أوجلان يتخيّل قيامها، من خلال اقتطاع أراضٍ من تركيا وسوريا والعراق وإيران.

الولايات المتحدة التي أوجدت قسد اكتشفت أنها تريد تحقيق أهدافٍ أكبر من قدرات هذه الميليشيا، وهي بالتالي، لن تستمر في دعمها على حساب تحالفاتها، التي تخدم استراتيجياتها الكبرى مثل مواجهة التنّين الصيني الزاحف غرباً.

الولايات المتحدة بحاجة إلى تركيا حليفها التاريخي القوي، وبالتالي، لن تخسر هذا الحليف من أجل ميليشيا دفعت لها، لتنفّذ مهاماً كانت تريدها، والآن تغيّرت هذه الأهداف.

لقد صرّحت إدارة ترامب مراراً بأنها ترى في العهد الجديد في سوريا صديقاً يجب دعمه، وتوافقت مع قادة هذا العهد ومع الحليف التركي على إسدال الستار نهائياً على ملف ميليشيا قسد.

إسدال الستار على قسد رأت فيه الولايات المتحدة اندماجاً نهائياً لقوات هذه المليشيا في جيش الدولة السورية الجديدة «الجيش العربي السوري».

قسد تريد الاحتفاظ بقوتها العسكرية كما هي، وهذا يعني خلق شرخ عميق في وحدة الدولة السورية، فلا يمكن لأي دولةٍ في العالم أن تقبل بوجود جيشين مستقلين على أرضها، فهذا الأمر ينفي استقلالها.

التحالف الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة لمحاربة «داعش» أعلن رفضه استخدام أسلحته من قبل ميليشيا قسد في معارك تفتعلها مع الجيش العربي السوري، وهذا يعني رفع اليد عن دعمها.

قسد التي انتهى تواجدها في حيّين حلبيّين هما (الأشرفية والشيخ مقصود) مطلوب منها الانسحاب من غرب الفرات نهائياً، والالتزام بتنفيذ اتفاق العاشر من آذار 2025.

عدم انسحاب قسد من غرب الفرات وتنفيذ اتفاق العاشر من آذار المشار إليه سيضعها بمواجهة مع الجيش العربي السوري المدعوم من الشعب السوري بما فيهم المكون الكردي السوري الذي اختطفت قراره قسد.

عدم تنفيذ اتفاق العاشر من آذار انتحار عسكري وسياسي تدفع باتجاهه قسد مورّطة الكرد السوريين دون أن يكون لهم ناقة أو جمل فيه.

فهل يتدارك قادة قسد وقوع هذا الانتحار المجّاني؟

رسالة الكلمة... قياماً وسقوطاً

د. محمد حبش

مضى عام على سقوط نظام الاستبداد الذي قام بتدمير منهجي للدولة، ورأى العالم مشهد الدمار الذي خلفه هذا النظام وآثاره المرعبة التي عصفت بكل مرافق الحياة. ولكن الدمار الأبشع هو ما كشفت عنه الحريات بعد التحرير فقد تم تدمير بنية المجتمع، وظهرت الصورة الطائفية بأبشع ما تكون، بعد أن قام النظام البائد بحشو الأقليات بفكرة الخوف من الشعب، بناء على فكرة ان الشعب السوري شعب حاقد لا يستحق الحرية وأنه ما إن ينال حريته حتى ينقلب إلى وحش غاضب على الأقليات، وأن مصالح الأقليات تلزمها أن تصطف خلف قيادته خوفاً من تحرر الشعب السوري. للأسف كانت هذه الفكرة جاهزة في أذهان كثيرين عند سقوط النظام، وقد أسهم الخطاب التكفيري المنفلت في تأكيد ذلك، وتبرع المتطرفون بتوزيع فتاوى غابرة تراكم عليها الغبار منذ سبعمائة عام ولكنها أعيدت إلى التداول تتضمن التكفير بالجملة والإساءة المباشرة للطوائف، وبالتالي ظهر الاصطفاف الطائفي بشكل لم يسبق له مثيل وخلال عام واحد وقعت عدة مآسي قاسية، وعلى الرغم من قيام الدولة بفتح تحقيقات جدية في الانتهاكات ولكن ظروف المشهد وتوابعه إضافة إلى التدخل الإسرائيلي السافر دفع إلى ارتفاع أصوات المطالبة بالانفصال والتقسيم على وجه لم يسمع من قبل.

لا تحتاج هذه المقدمة إلى شروح كثيرة حتى ندرك الواقع الصعب الذي نواجهه، وعلى الرغم من النجاح في السياسة الخارجية والانفتاح الدولي الذي أنجزته الإدارة الجديدة ولكن الواقع في الداخل ما زال يحمل بؤر احتقان خطيرة تتطلب مواجهة حاسمة بعقل وبصيرة.

فهل يقوم قادة الرأي في سوريا بواجبهم في مواجهة هذه التحديات، ومنع تفاقهما؟

إطفاء الحريق الطائفي مسؤولية حكومية ومجتمعية، فالدولة مطالبة بتشريع قوانين صارمة ضد كل أنواع التحريض الطائفي والقومي، وأن تقيم محاكمات صريحة وواضحة ضد كل من ينفخ في الكير الطائفي، مهما كان خطابه مؤيداً للدولة الجديدة، فاحتقار المعارضين عبر التوصيف الطائفي هو عمل غير قانوني وغير مسؤول وسيقدم خدمة مجانية للذين يريدون خراب سوريا.

ومن جانب آخر فإن قادة الرأي مدعوون للقيام بواجبهم في بناء الجسور المجتمعية بين الطوائف، والتأكيد على ما في كل طائفة من جوانب الخير، وما قدمته من قيم وفضائل، والتعريف بالأعلام الفاضلين الذين ظهروا في كل طائفة وقدموا للناس خدمة ومعرفة.

المنشورات التي تتخذ موقفاً سياسياً في التأييد او المعارضة ثم تنخرط في تشويه المختلف طائفياً وقومياً هي ممارسات مجرَّمة قانوناً، وساقطة أخلاقياً، ومرفوضة إنسانياً، وهي لون من تدمير الوحدة الوطنية مهما كانت بواعثها ومهما كان السلوك الخاطئ الذي ارتكبه أبناء هذه الطوائف.

كل تعميم في طائفة او في قومية فهو ضرب من تدمير المجتمع، وسيلقى بكل تأكيد تعميماً تشاتمياً مقابلاً وفق القانون الثالث في الفيزياء لنيوتن: لكل فعل ردة فعل معاكسة له في الاتجاه ومساوية له في القوة.

لا يزال للأسف التطاحن المتبادل على صفحات الفسبوك وما يوفره من فرص للعابثين والتائهين، والعديمي الأخلاق، يعكس صورة مرعبة على هشاشة التماسك الاجتماعي وإمكانية الدفع نحو الاصطفاف الطائفي والقومي، وبالنسبة لي فأن الخطاب التحريضي سواء كان مؤيداً أو معارضاً فهو خطاب تدميري للمجتمع، وسيؤدي إلى هدم قيم المواطنة والعيش المشترك.

أرجو ان يكون هذا المقال بمثابة ناقوس للخطر ندرك فيه خطورة خطاب التحريض في عصر الانفلات الإعلامي، ووسائله الرهيبة في التأثير على المجتمع، وكلي أمل أن تكون هذه الإشارات كافية لإطلاق حملة تشريعية تكون على رأس اهتمام البرلمان القادم في تجريم خطاب التحريض الطائفي، وخاصة ذلك الذي يستخدم منابر الفضيلة وشعائر الدين، خاصة الذي يقدم نفسه مؤيداً للدولة الجديدة، ويستدعي شعارات وأسماء وألقاباً تقسيمية مستفزة، تنبش الماضي وتستخرج أسوأ ما فيه، الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً.

سوريا والمرحلة الانتقالية:

لا استقرار بلا دولة موحّدة

بقلم صفوان جمّو

مع دخول سوريا مرحلة انتقالية شديدة التعقيد بعد سنوات طويلة من الصراع، تبرز وحدة الدولة بوصفها الركيزة الأساسية التي يتوقف عليها نجاح العملية السياسية والمسار الاقتصادي معًا. لم تعد الوحدة مجرد شعار سياسي، بل تحولت إلى شرط عملي للاستقرار، وبناء مؤسسات قادرة، وجذب الاستثمارات اللازمة لإعادة الإعمار وتحقيق تنمية مستدامة. فبدون دولة موحدة، يصبح الانتقال السياسي هشًا، والاقتصاد عرضة للتعثر والتشظي.

المرحلة الانتقالية محاصَرة بضعف المؤسسات وانهيار الثقة، وأي انقسام سياسي أو جغرافي يعيد إنتاج الصراع ويهدر ما تبقى من موارد. وتجارب ما بعد النزاعات واضحة لا إصلاح بلا دولة موحّدة، ولا انتقال ناجح قبل استعادة السيادة.

لا استقرار بلا وحدة سياسية وأمنية؛ فلا دولة فاعلة مع مجتمع منقسم، ولا انتقال ناجح دون تلازمهما. والعدالة الانتقالية هنا ليست أداة انتقام، بل شرط استقرار يوازن بين إنصاف الضحايا وحماية السلم الأهلي، لإعادة الثقة وفتح طريق المصالحة الوطنية.

اقتصاديًا، تُعدّ الوحدة شرطًا أساسيًا لجذب الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة. فالانتقال من اقتصاد مأزوم إلى اقتصاد دولة فعلية لا يمكن أن يتم من دون بيئة مستقرة وإطار قانوني موحّد، وهو ما يستحيل توفره في بلد منقسم أو مفتت. فرأس المال، بطبيعته، ذكي وحسّاس للمخاطر، يعرف جيدًا أين يضع أمواله وأين يتجنب المغامرة بها؛ لذلك يبتعد عن البيئات المضطربة أو الخاضعة لتسويات زبائنية ضيقة، ويتجه نحو الدول التي تمتلك مؤسسات شاملة وقواعد واضحة وقابلة للتنبؤ. وفي هذا المعنى، لا تُعدّ التسوية السياسية المستقرة مجرد خيار سياسي، بل المدخل الحقيقي لتحويل الأموال من كتلة خائفة أو هاربة إلى استثمارات منتجة تخلق النمو وتؤسس لاقتصاد قابل للحياة.

وقد بدأت تظهر مؤشرات على هذا المسار في سوريا مع الإعلان عن استثمارات كبيرة، ودخول شركات إقليمية في مشاريع استراتيجية، إضافة إلى رفع العقوبات الدولية الذي أزال عائقًا جوهريًا أمام التعافي الاقتصادي. غير أن هذه الفرص تبقى محدودة الأثر ما لم تُدعَم ببيئة وطنية موحدة، وسياسات اقتصادية متكاملة، وبنى تحتية تعمل كنظام واحد على امتداد الجغرافيا السورية.

في النقاش حول شكل الحكم، يظهر الفرق بين لامركزية إدارية تقوّي الدولة، وفيدرالية قد تخلق إربـاكًـا إذا لم تُحسن إدارتـهـا. فاللامركزية داخل دولة موحّدة تساعد على تحسين الإدارة وتقريب الخدمات من الناس، مع بقاء القرار الوطني واحدًا. وهي خيار عملي لتجنب الانقسام، بشرط وجود تمويل عادل يضمن توازنًا بين المركز والمناطق.

في الخلاصة، استكمال وحدة الدولة السورية ليس شأنًا عسكريًا أو إداريًا فقط، بل مشروع لإعادة بناء عقد اجتماعي جديد يقوم على مؤسسات عادلة، ومشاركة سياسية أوسع، وعدالة انتقالية، واقتصاد منتج. فالوحدة هي الإطار الذي يحوّل الاستثمارات إلى تنمية حقيقية، ويمنع عودة العنف، ويفتح الطريق أمام دولة سورية موحّدة قادرة على النهوض من جديد.

مع دخول سوريا عام 2026، يتصدر خطاب «المظلومية» المشهد السياسي والاجتماعي بوصفه أحد أكثر المفاهيم حضورا في المرحلة الانتقالية. ولا تُفهم المظلومية هنا بوصفها توصيفا أخلاقيا للمعاناة فحسب، بل كسردية عامة تتقاطع فيها وقائع تاريخية موثقة مع مخاوف هوياتية مشروعة، جرى توظيفها بدرجات متفاوتة في إعادة تشكيل المطالب السياسية وموازين القوة.
بعد عام على سقوط النظام في كانون الأول/ديسمبر 2024، لم يختفِ هذا الخطاب، بل أُعيد إنتاجه في سياق جديد. فالمظلومية التي كانت تُستعمل سابقا لتبرير الاستبداد، أصبحت اليوم أداة تفاوض، ودفاع ذاتي، وأحيانا وسيلة ضغط سياسي في ظل ضبابية المرحلة الانتقالية وغياب الضمانات الدستورية الكافية.

استثمار خطاب المظلومية في سوريا
قراءة وطنية في التحديات الانتقالية

مرعي الرمضان

المظلومية: سردية سياسية لا كتل متقابلة

من الضروري التأكيد أن المكونات الاجتماعية السورية سواء وُصفت بالأغلبية أو الأقليات ليست كتلا صلبة أو متجانسة. فداخل كل مكوّن تيارات سياسية وفكرية متعددة، ما يجعل اختزال المظلومية في انتماء واحد مقاربة مضللة. الإشكالية لا تكمن في الاعتراف بالمعاناة أو المخاوف، بل في تحويلها إلى خطاب تعبوي دائم، منفصل عن الأطر الوطنية والمؤسسية.

من «دولة الفرد» إلى «أمان المؤسسة»

التحدي الحقيقي في سوريا اليوم لا يقتصر على تجاوز إرث النظام السلطوي، بل يتمثل في حماية مفهوم الدولة ذاته من التفكك. فالمظلومية حين تُقرأ بمنطق فئوي ضيق، تُنتج مطالب متوازية ومتصادمة، بينما الحاجة الوطنية تكمن في تحويل هذه المظلوميات الجزئية إلى مظلومية سورية كبرى عنوانها المشترك: الاستبداد، انهيار سيادة القانون، والتهميش البنيوي.
تاريخيا، لم يكن التنوع الديني أو الاجتماعي في سوريا سببا للصراع، بل جرى تسييسه عبر بنى سلطوية، من الانتداب إلى عسكرة الدولة، وصولا إلى احتكار السلطة والأمن. هـذا الإدراك أساسي لتفكيك منطق «الخوف المتبادل» الذي يطغى على المرحلة الراهنة.

العدالة الانتقالية: من الوجع إلى الإنصاف

في قلب هذا الصراع على السرديات، تبرز العدالة الانتقالية ليس كترف حقوقي، بل كضرورة وطنية لانتزاع فتيل «استثمار المظلومية». إن غياب مسار واضح للمكاشفة والمحاسبة وجبر الضرر هو ما يبقي الجراح مفتوحة وقابلة للتوظيف السياسي.
العدالة الانتقالية في سياق 2026 هي الجسر الذي ينقل السوريين من ضيق «الثأر الفئوي» إلى سعة «الإنصاف القانوني»، حيث يتم الاعتراف بالمعاناة الجماعية لمدن كدير الزور وحمص ودرعا وغيرها، وتوثيق الحقائق كملك عام للسوريين، مما يحول المظلومية من طاقة هدم للمجتمع إلى حجر زاوية في بناء ثقة متبادلة تؤسس لعدم تكرار المأساة.

المظلومية والتنمية: البعد المغيّب

أحد أكثر جوانب المظلومية السورية إهمالا لدى نخب المركز هو بعدها التنموي. فالتفاوت بين المركز والأطراف، وتهميش الريف والشرق السوري، وغياب العدالة في توزيع الموارد، شكّل وقودا صامتا للصراع قبل انفجاره السياسي بسنوات. وتبرز هنا «المظلومية التنموية» بوصفها مساحة مشتركة عابرة للهويات، تتقاطع عندها مطالب الأمن الاقتصادي والخدمات. هذه المطالب، إذا أُديرت وطنيا، قادرة على تفكيك خطاب المظلومية الهوياتية وتحويله إلى مشروع إنصاف اجتماعي جامع.

العامل الدولي وإعادة إنتاج الخطاب

لا يمكن قراءة المشهد السوري بمعزل عن الأدوار الإقليمية والدولية. فخطابات المظلومية لا تتغذى فقط من الداخل، بل تُضخَّم أحيانا من الخارج بوصفها أدوات نفوذ أو أوراق ضغط، ما يفاقم الاستقطاب ويُضعف فرص التسويات الوطنية. إدراك هـذا العامل ضـروري لفهم تعثر بعض المسارات رغم وجاهة مطالبها.

خاتمة

إن التحدي المركزي أمام سوريا في عام 2026 لا يكمن في المفاضلة بين مظلوميات متنافسة، بل في بناء منظومة مؤسسية قادرة على تحويل الذاكرة المؤلمة إلى مسار إنصاف وطني جامع. فالمظلومية، إذا بقيت خطابا بلا أطر قانونية وتنموية، تتحول إلى أداة صراع؛ أما إذا أُدرجت ضمن مشروع دولة، فإنها تصبح مدخلا لإعادة التماسك الاجتماعي.
فسورية 2026 ليست بحاجة إلى منتصرين على بعضهم، بل إلى منتصرين لوطنهم، عبر تحويل ألم الذاكرة إلى وقود للبناء، لا إلى وقود لصراعات جديدة.

دور الإعلام الوطني في عام 2026

في هذا السياق الانتقالي الهش، يبرز الإعلام الوطني بوصفه فاعلا مؤسسيا محوريا، عبر:
تفكيك التحريض: دون إنكار الحقوق أو تمييع المعاناة.
تعزيز سردية المواطنة: وسيادة القانون بدل ثنائيات الأغلبية والأقلية.
ضبط الخطاب العام: ومنع تحويل المنصات الإعلامية إلى أدوات تعبئة وانقسام.
فتح نقاش عقلاني: حول العدالة الانتقالية والتنمية وإصلاح الدولة، بعيداً عن التخوين.
إن انحراف الإعلام عن هذا الدور يهدد بإعادة إنتاج الانقسام بصيغ جديدة، بينما يشكّل الالتزام به أحد الشروط العملية لنجاح الانتقال.

من فوّض الهجري أن يكون قائداً وممثّلاً للطائفة الدرزية ؟!

إن الشعب السوري قرأ واستمع وشاهد تصريحات حكمت الهجري، وذلكَ من خلال بياناتٍ باسم الطائفة، ومن خلال نشاطاتٍ وتصريحاتٍ ولقاءاتٍ ومقابلاتٍ مع صحف ووكالات أنباء، بما في ذلكَ صحفٌ إسرائيلية.

أنس الحراكي

إن تصريحات حكمت الهجري تـكـرّر وتـؤكّـد سـعـيَ الـدروز للانفصال التامّ عن سورية، وإقامة كيانٍ خاصٍّ بالطائفة، ورفض ومعاداة الطائفة لوحدة سورية ولحكومتها المركزية في دمشق كائنةً من كانت حكومتها.

كما أن تصريحات الهجري باسم الطائفة تريد أن تقول إن علاقاتها باسرائيل هي مـوجـودة مـنـذ زمـنٍ بعيد، وإنـهـم الآن مـسـتـعـدون لـلاسـتـمـرار بـالـتـعـاون مع إسرائيل، وتأييدهم لإسرائيل ولمشاريعها ولأهدافها.

ولا يغيب عن ذهن أي متابع

قسـد.. وتحدّيـات إعادة التموضع

نزار فجر بعريني

تعود إلى حيث يجب أن تكون: موحّدة وآمنة بعد فترة طويلة من الاعتداءات المتكررة «خلال الأشهر الثمانية الماضية من حيي الشيخ مقصود والأشرفية»، استهدفت مرافق حيوية ومدنية، ما أدى إلى مقتل أكثر من 30 مواطناً، وإصابة عشرات آخرين»، وفقا لما جاء في تصريحات السيد وزير الإعلام حمزة المصطفى.

يُعدّ هذا الإنجاز خطوة وطنية بالغة الأهمية في محطّات الصراع المتعدد المستويات بين الدولة السورية وسلطة « قسد» التي سعت إلى التحكّم بالمدينة الاستراتيجية، وأخذت حلب كرهينة في محاولة لفرض شروطها السياسية.

اختيار توقيت المعركة يطرح تساؤلات حول الدوافع والاهداف:

تعمّد توريط الجيش السوري في هجمات ضد مواقع فلولها، أو في زجّـه في حرب برّية داخل أحياء مكتظّة بمواطنين أكراد، تؤدّي كما يعتقدون إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا، حالات نزوح واسعة النطاق، تستخدمها البروباغاندا لتسويق عـنـاويـن اسـتـهـداف الأكـــراد وإحـــداث تغيير ديمغرافي، للتغطية على دور قـادة قسد في تفشيل تنفيذ اتفاقيات آذار ونيسان وتبرير عدم تنازلها عن أجنداتها السياسية، ورفضها تفكيك جيشها وفقا لشروط اندماج مؤسسات الدولة السورية، وهي تحاول إحراج إدارة ترامب الداعم القوي وتعزيز جهود اللوبيات الداعمة لمشروعها «الديمقراطي» في الكونغرس ومجلس الشيوخ والبنتاغون، إضافة إلى كسب تعاطف إقليمي ودولي وسوري واسع، علّها تستطيع سحب أوراق القوّة التي يحصل عليها الرئيس السوري بشكل متواصل منذ اللقاء التاريخي في 14أيّار، ولا تغفل ترويج ما يتّهم الحكومة التركية في دعم هجوم الجيش السوري..!

في مآلات الصراع

في ضوء خسارتها السريعة لمعركة السيطرة على حلب، باتت قوّة قسد ورصيدها الشعبي والمعنوي في حالة انحسار، يحدد مآلات صراعها ضد الحكومة السورية عاملان رئيسيان، يرسمان معا شكل وأدوات اندماجها القسري.

في تصريحات الحكومة السورية بشأن التطورات الراهنة في مدينة حلب، ثمّة ربـط واضـح بين مطالبتها «بإخراج القوات الميليشاوية من حيي الشيخ مقصود والأشرفية « وإزالة العقبات التي «تعرقل أي حل سياسي جـدّي»، وتأكيدها على «أن الاستقرار لا يمكن أن يتحقق بوجود السلاح خارج إطار الدولة، وأن الطريق الوحيد للحل هو عودة سلطة القانون والمؤسسات، بما يحفظ وحدة سوريا وأمن جميع أبنائها».

يتقاطع الموقف الأمريكي المُعلن مع سياسات الحكومة السورية العاملة على مسارات التسوية السياسية، والساعية الى إعادة توحيد الجغرافيا والسلطة والسيادة، ويؤكّد ضـرورة العودة إلى خارطة طريق العاشر من آذار.

رحّـب بيان السيد توماس بـارك «..بوقف إطلاق النار المؤقّت..» وأكّد على أمل الولايات المتّحدة أن «تُمهّد هذه الهدنة الطريق...– نحو مسار مشترك واحد ينعم بالأمن والاندماج والسلام الدائم».

القراءة الدقيقة لما بين السطور تظهر تغيّرا في قواعد اللعبة الأمريكية تجاه ملف قسد، يتوافق مع معطيات تغيّرات استراتيجية نوعية في رؤية وسياسات الإدارة الأميركية الجديدة تجاه سوريا والإقليم،أكّدت طبيعتها خطوات وإجراءات إعادة تموضع سوريا جيوسياسيا في شبكة العلاقات والمصالح التشاركية الإقليمية الأمريكية والدولية، بما يعزز جهود السلطة السورية الجديدة لتوفير

ومـراقـب، بـأن اسرائيل تضع كـامـل إمكانياتها وتـوظّـف براعتها السياسية ومهارتها الاسـتـخـبـاراتـيـة لاستغلال وتـوظـيـف الـواقـع الطائفي والإثني بهدف إنجاز خططها، وتحصيل أهدافها، ولا نضيف شيئاً جـديـداً على مايعرفه الـنـاس ويـتـمّ تـداولـه، بـأن إسرائيل قامت بدعم الهجري وتـيـاره، وبتوظيفه كـورقـةٍ وأداةٍ بيدها للضغط على سورية الجديدة بشعبها قبل حكومتها، ولا احد يستطيع أن ينكرَ هذا الواقع.

ولذلك، وبصدد هذه الظاهرة الملفتة والمثيرة والمستفزة، وهـي بـيـانـات وتصريحات الشيخ حكمت الهجري، ننوه إلـى أن المثير فـي أمـر هذه الـتـصـريـحـات، أنـهـا تصدر باسم كـلّ الطائفة الـدرزيـة فـي سـوريـة، ولـذلـك فـإن سورية الجديدة بشعبها قبل حكومتها تريد، بل تصرُّ على التواصل مع ناشطي ونُخَب وفعاليّات الطائفة الدرزية، وتحاورهم، بل إنها تطالبهم بإصدار بيانات إيضاح موقف عموم الطائفة الدرزية خاصةً في سورية مما يقوله ومما يفعله الشيخ حكمت الهجري.

إننا نطالب المرجعيّات الدينية الـواعـيـة والـنُّـخَـب النابهة والفعاليات الوطنيّة نطالبهم باتخاذ إجراءات واضحة لفصل عـمـوم وسـائـر الـطـائـفـة عن تيّار مـحـدّدٍ، وعـن توجّهاته وتصوراته، التي أقلُّ مايمكن أن توصف به أنها غير وطنية، وغير منطقية، ونزيد على ذلك، بأنها في غير صالح وفائدة الطائفة وسائر أبنائها.

إن سائر الشعب السوري يتوق إلـى حـوار شخصيات وطنية مـسـؤولـة مـن أبـنـاء الطائفة الدرزية في سورية، وإلى سماع رأيهم، ووجهة نظرهم، وإلى معرفة مطالبهم الوطنية.

إن جميع أقـوال وتصريحات الشيخ حكمت الهجري وتيّاره الانـفـصـالـي وأنـصـاره يجب أن تـواجـه ببياناتٍ جامعةً وتـصـريـحـاتٍ واضـحـةً باسم عموم أفراد الطائفة الدرزية، بـحـيـث تـفـنِّـد تـصـريـحـات الهجري وتعارضها، وتوضح بـأن الـهـجـري بتصريحاته ومواقفه لا يمثّلُ إلا نفسَهُ، وكـلامـه لايـخـصُّ الطائفة الـدرزيـة ولا يعنيها بشيء، وإلا فإن الشيخ الهجري سوف يبقىٰ بتصريحاته شرعيّاً وقانونيّاً، وعرفيّاً سيبقى ممثّلاً لجميع أفراد الطائفة.

وأخيراً: إذا كان هناك أصوات معارضة لتيار الهجري من داخـل الطائفة فإننا نأمل ونتمنى أن تتبلور المعارضات وتتجمع، لكي تكون نواةً لبيان جامع مانع باسم سائر الطائفة، وموقفاً حازماً واضحاً يفصل مابين الهجري وتياره وبين شامل الطائفة الكريمة.

السياسي!

شروط بناء مؤسسات الدولة السورية الموحّدة وظروف استقرار ونهضة اقليمية..

القضم التدريجي لقسد كاختبارٍ ناجح

في تقرير مفصّل عن «مؤشّرات الاستراتيجية الأميركية الجديدة» أوضح الدكتور وائل ميرزا أنّ «القضم التدريجي لقسد كاختبارٍ ناجح» يمثّل أبرزها !

يعتقد الدكتور أنّه من الموضوعية التمييز بين ازدواجية الخطاب الرسمي الذي يتحدّث عن الاندماج وضبط النفس واحترام المكونات.. وبين الاستراتيجية الحقيقية التي تسعى إلى «تعديل ميزان القوى تدريجياً، لصالح دمشق، دون إعلان تغييرٍ سياسي صريح»، وأنّ جوهر الاستراتيجية الجديدة هو «إدارة انتقال لا إعلان قرار»، وأنّه «يجري اعتماد مسار انتقال هادئ يتمثل في السماح للوقائع بتقليص هامش قسد، ودفعها تدريجياً نحو اندماج مُلزِم—ليس بقرار أمريكي مباشر، وإنما بتراكم الضغط»..

بغض النظر عن دوافع الإدارة، أعتقد أنّه كان على قسد أن تُعيد رسم رؤيتها وسلوكها منذ إعلان فوز ترامب، وهي تدرك طبيعة الجهود التي بذلها في فترته الأولى لسحب الجيش الأمريكي من سوريا في ضوء استراتيجية جديدة، تضع مصالح الولايات المتّحدة الوطنية أوّلا، وقد شكّل «اتفاق العاشر من آذار» فرصة تاريخية، نرجو أن تُدرك أهميّتها، قبل فوات الأوان!

في قراءة تأثير الصراع السوري على الهوية والانتماء الوطني، لا يمكن فصل التحولات العميقة التي أصابت المجتمع عن المسار السياسي والعسكري الذي انزلقت إليه البلاد منذ عام 2011. فالصراع لم يكن مجرد مواجهة على السلطة، بل تحوّل تدريجيًا إلى زلزال أصاب مفهوم «سوريا» ذاته بوصفها إطارًا جامعًا للانتماء، وأعاد تشكيل وعي السوريين بأنفسهم وبعلاقتهم بالدولة وببعضهم البعض.

نحو فهم للهوية والسيادة في سوريا الجديدة «8»

تأثير الصراع السوري على الهوية والانتماء الوطني

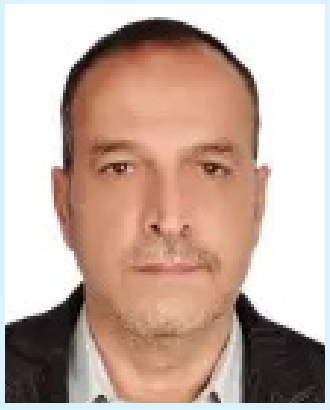

بقلم جمال حمّور

في بدايات الأحداث، كان التطلع إلى التغيير وبناء مستقبل أكثر حرية وعدلًا هو القاسم المشترك بين قطاعات واسعة من السوريين. الشعارات الأولى التي رُفعت عبّرت عن هذا الوعي الوطني الجامع، وكان من أبرزها شعار «واحد واحد، الشعب السوري واحد»، الذي حمل دلالة رمزية عميقة على رفض الانقسام الطائفي والعرقي، وعلى الإصرار على وحدة المجتمع السوري بوصفها أساسًا لأي تغيير سياسي. في تلك اللحظة، بدا أن الهوية الوطنية السورية تستعيد معناها الأخلاقي، وأن الانتماء لسوريا يتقدّم على أي انتماء فرعي آخر.

غير أن هذا المسار لم يصمد طويلًا أمام تصاعد العنف وتعقّد الصراع. فمع تحوّل الاحتجاجات إلى مواجهة مفتوحة، ومع دخول أطراف إقليمية ودولية على خط الأزمة، بدأت الهوية الوطنية تتآكل تدريجيًا. لم يعد الانقسام قائمًا فقط على المواقف السياسية، بل تداخل مع الانتماءات الدينية والطائفية والعرقية، ما أضعف الإحساس بالمصير المشترك. في هذا السياق، فقدت الهوية الوطنية قدرتها على لعب دور الإطار الحامي، وبدأ كثير من السوريين بالبحث عن بدائل أكثر قربًا وأشد تماسكًا.

هنا برزت الهويات الفرعية بوصفها أدوات حماية وتعبير عن الذات. ظهرت نزعات قومية لدى بعض المكونات، سواء كانت عربية أو كردية أو غيرها، وترافق ذلك مع تصاعد الخطاب الطائفي. هذا التحول لم يكن دائمًا نتيجة قناعة فكرية، بل كان في كثير من الأحيان استجابة لظروف الخوف وانهيار مؤسسات الدولة. فعندما تغيب الدولة بوصفها ضامنًا للحقوق، يتحول الانتماء إلى الجماعة الأقرب إلى ملاذ نفسي واجتماعي بديل عن الانتماء الوطني الأشمل.

تعمّقت هذه الظاهرة مع ازدياد التدخلات الخارجية، حيث لم يعد الصراع سوريًا خالصًا، بل أصبح ساحة لتصفية حسابات ومصالح إقليمية ودولية. كل طرف داخلي تقريبًا وجد داعمًا خارجيًا يعزز موقعه، وغالبًا ما جاء هذا الدعم مقرونًا بتكريس هويات فرعية محددة. بذلك، لم تعد هذه الهويات مجرد تعبير اجتماعي، بل تحولت إلى أدوات سياسية وعسكرية، ما جعل العودة إلى الشعور الوطني المشترك أمرًا بالغ الصعوبة. على المستوى النفسي والاجتماعي، خلّف هذا المسار جروحًا عميقة في وعي السوريين. تراجع الشعور بالانتماء إلى وطن واحد لصالح الإحساس بالاغتراب، سواء داخل البلاد أو في المنافي. كثيرون باتوا ينظرون إلى الهوية الوطنية بوصفها فكرة خذلتهم، لأنها لم تحمهم من العنف أو التهجير أو الفقدان. هذا التآكل في الثقة لم يقتصر على الدولة، بل امتد ليطال فكرة العيش المشترك نفسها.

مع ذلك، لا يعني هذا أن الهوية الوطنية السورية قد انهارت نهائيًا. فالتساؤل المطروح اليوم يتمحور حول كيفية إعادة بنائها بعد هذا الدمار العميق. إعادة بناء الهوية الوطنية لا يمكن أن تتم عبر إنكار ما جرى أو تجاوز الجراح، بل تتطلب مواجهة صريحة لإرث الصراع، ومصالحة شاملة تعيد الاعتبار لفكرة الوطن بوصفه فضاءً يتسع لجميع أبنائه دون استثناء.

التحدي الحقيقي يكمن في تحويل التنوع السوري من عامل انقسام إلى مصدر غنى، وفي إعادة تعريف الهوية الوطنية على أساس المواطنة المتساوية والقيم المشتركة، لا على أساس الخوف أو الاصطفاف. ورغم أن الحرب عمّقت الفجوات الاجتماعية والنفسية، فإن استمرار التطلع لدى بعض السوريين إلى تجاوز هذه الانقسامات، واستعادة المعنى الذي حمله يومًا شعار «واحد واحد، الشعب السوري واحد»، قد يشكّل نقطة انطلاق لبناء هوية وطنية سورية جامعة تعكس التعدد والثراء الثقافي، وتعيد للسوريين شعورهم بالانتماء إلى وطن واحد لا إلى هويات متصارعة.

معاناة مستمرة في غياب الخدمات

حيّ علي بك في دير الزور بلا مقومات.. وسكان بلا صوت

محمد عبد الصمد الجنيد

يواجه سكان حي علي بك (العُرضي) في مدينة دير الزور ظروفاً معيشية قاسية نتيجة الانـعـدام شبه التام للخدمات الأساسية، في ظل غياب حلول جذرية من الجهات المعنية.

واقع الخدمات

يشكو الأهالي العائدون إلى الحي من تردي واقع الكهرباء والمياه والصرف الصحي وخدمات الاتصالات، إضافة إلى انتشار ركام المنازل المتضررة ومخلفات الحرب في أرجاء الحي، وتراكم النفايات وغياب حملات النظافة؛ الأمر الذي فاقم معاناتهم اليومية، خاصة مع حلول فصل الشتاء القارس.

وفي هذا السياق، يقول إسماعيل عبد الحميد، أحد سكان الحي: "لا يوجد أي اهتمام بهذا الحي، ولا سيما مع عودة سكانه. حتى إزالة الأنقاض نقوم بها بأنفسنا، رغم أن مخلفات الحرب منتشرة في كل مكان داخل الحي. ناهيك عن السرقات التي تزداد خلال ساعات الليل، خاصة في ظل غياب الإنـارة، ما يجعل الوضع أسوأ من باقي أحياء المدينة."

أثر النزوح والدمار

تـزداد وطأة المعاناة مع عودة السكان تـدريجياً إلى منازلهم بعد سنوات من التهجير القسري، إذ خلّفت حملات القصف دماراً واسعاً في البنية التحتية، وتسببت فـي تهجير ونـــزوح آلاف العائلات، ما ترك الحي في حالة هشّة تفتقر إلى مقومات الحياة الأساسية.

ويؤكد محمود الصالح، أحد سكان الحي، أن الـظـروف الحالية لا تسمح بعودة العائلات، قائلاً: "لا توجد أي مقومات تسمح لي بالعودة مع عائلتي. لا كهرباء، ولا مياه، والركام منتشر في كل مكان. كيف يمكنني العودة في ظل غياب الطرق التي تمكّن الأطفال من الوصول إلى المدرسة؟"

شهادات الأهالي

أكـد عـدد من السكان في تصريحات متفرقة أن الحي يعاني من انعدام مقومات الحياة اليومية، ما يضطرهم للاعتماد على وسائل بديلة مكلفة وغير آمنة، مشيرين إلى تهالك شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي. ويضطر الأهالي إلى استجرار المياه من أحياء أخرى عبر خراطيم لا يتجاوز قطرها 1.5 إنـش، كما يضطرون إلى ترشيح تلك المياه بعد استجرارها.

من جانبه، يؤكد خالد زيدان، مختار الحي، لصحيفة نينار أن "الـدوائـر الخدمية الحكومية تمّت مخاطبتها بشأن أوضاع الحي، غير أن الاستجابة جاءت محدودة. ويواجه السكان اليوم انتشاراً واسعاً للأنقاض، وقد طلبنا من الجهات المعنية إزالتها، لأن عودة معظم الأهالي مرتبطة برفع هذه الأنقاض وتنظيف الحي من مخلفات الحرب".

المطالب والآثار المتوقعة

يطالب الأهالي الجهات المعنية في محافظة دير الزور بوضع حد لمعاناتهم، من خـلال خطة طارئة لتحسين واقع الخدمات وتوفير الحد الأدنى من مقومات الحياة الكريمة، مؤكدين أن استمرار هذا الوضع يهدد الصحة العامة، لا سيما في ظل التضخم السكاني الناتج عن الدمار الواسع. وقد أفادت تقارير أممية بأن نسبة الدمار في المدينة تُقدّر بنحو 80%.

"حي علي بك".. قلب دير الزور

يُعدّ حي علي بك (العُرضي) من أحياء دير الزور المميزة، إن لم يكن أميزها، ويرجع تاريخ نشأته إلى نهايات القرن الثامن عشر، وتحديداً إلى عـام 1870. وكان الحي، الواقع في قلب المدينة، ينبض بالحياة ذات يوم، لكنه اليوم يقف شاهداً على سنوات من الدمار والتهميش. فقد اضطر سكانه الأصليون إلى النزوح بفعل الحرب، وهم اليوم يواجهون تحديات كبيرة في سبيل العودة إلى منازلهم التي لم يتبقَّ منها سوى أطلال تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة.

وعلى الرغم من مرور عام على التحرير، لا يـزال الحي يعاني من انقطاع دائم في المياه والكهرباء وخدمات الاتصال، ما يجعل حلم العودة بالنسبة لكثيرين مؤجلاً إلى أجل غير مسمّى.

خطط مؤسساتية مستقبلية مشروطة

ناشد الأهالي الجهات المعنية التدخل الـفـوري. وفـي المقابل، صـرّح مسؤول التواصل في الشركة العامة للكهرباء بدير الـزور لصحيفة "نينار" بأن الحي مشمول ضمن خطط عام 2026، ولكن تنفيذها مشروط بالحصول على دعم من قبل المنظمات الدولية. أما في ما يخص قطاع المياه، فقد أوضح مسؤول في المؤسسة ذاتها للصحيفة أن الحي مـدرج ضمن الخطط الحالية، والتي تشمل إعـادة تأهيل شبكات الصرف الصحي ومياه الشرب، ولكن التنفيذ مرهون أيضاً بتوفر الدعم الدولي.

بين الوعود والواقع

تبقى آمال أهالي حي علي بك معلّقة على سرعة تنفيذ الوعود المعلنة، في ظل ما يعانونه من نقص في الخدمات الأساسية. وبين الوعود المؤجلة والخطط المشروطة، تتآكل ثقة الأهالي يوماً بعد يوم، فيما تتزايد الحاجة إلى خطوات عملية تعيد للحي حيويته وتلبي تطلعات سكانه في حياة كريمة وآمنة.

برو: التسوق يقتصر على الحاجيات الأساسية

أسواق طرطوس عروض متنوعة وضعف بالقدرة الشرائية

نورس محمد علي

يقصد رب الأسرة "مصطفى برو" سوق خضار طرطوس يوميا بعـد خروجه من الدوام الوظيفي لشـراء حاجيات منزلـه الأساسـية فقط، وفق ما أكده لنينـار برس، فهو شـخص عملي في عملية ظرف راتبـه الوظيفي الوحيد كدخل لمعيشته اليومية.

ويرى "برو" أن المنتجات المعروضة في الأسواق كثيرة ومتنوعـة علـى غيـر السـابق ما قبـل التحريـر، وخاصة منهـا المنتجـات التركية، حيث باتـت الفواكه التركية المتنوعة متوفرة بكثرة وتغري المتسـوق للشـراء، لكن دخله المحدود يفوت عليه فرصة الشراء لغير الحاجيات اليومية الضرورية لوجبة الغداء فقط، والأكتفاء بمخزون المنزل من المئونة الشتوية لوجبتي الفطور والعشاء إن لم يتم توفيرها في الغالب.

بينمـا ترى "خديجـة مصطفى" أحدى مرتادات سـوق النسـوان ضمن الوسـط التجـاري لمدينـة طرطوس أن الأسـعار باتت منخفضة نوعا ما مقارنة مع السـابق قبل التحرير نتيجة التنافس التجاري بين العارضين وخاصة للبضائـع التركية الزجاجية ولوازم المنزل، ولكنها أيضاً خارج القدرة الشرائية للكثيرين المعتمدين على العمل الحكومي في دخلهم الشـهري، بينما العاملين بالقطاع الخـاص يتسـوقون بما يحلوا لهم، وهـذا حالها مع رفع دخلها الشهري في إحدى شركات القطاع الخاص.

فربة الأسـرة "مصطفى" تتسوق حاجياتها من الخضار بشكل يومي وطازج وتتذوق الفواكه الاستوائية محلية الإنتـاج والقادمة من تركية كالكسـتناء مثلاً وبأسـعار مناسبة لها.

التاجـر "إبراهيـم يوسـف" صاحـب محل ألبسـة في سـوق المشبكة وسـط مدينة طرطوس يؤكد أن الحركة التجارية ضعيفة جداً لعدم توفر القدرة الشـرائية لدى غالبية السـكان فـي المدينـة والقادمين مـن الأرياف، فغالبيتهـم كانوا يعتمدون على العمـل الحكومي في دخلهـم الشـهري والقلة على الأعمال الخاصة والسـفر البحري، وهذا أدى إلى عرض كبير وإقبال ضعيف.

ولكن الحركة الشـرائية في مدينة بانياس مثلاً تختلف تماما عن الحركة الشرائية لمدينة طرطوس، وهذا يظهر بتعداد المرتادين لسوق المدينة رغم انخفاض تكاليف النقـل، ممـا يعنـي أن القدرة الشـرائية لـدى الغالبية ضعيفة إن لم تكن معدومة، وهذا ما أكده التاجر "محمد علي" ونوه له الموظف "يوسـف عبد القادر" الذي بات يجول في السوق بسـرعة أكبر من السابق لضعف عدد المرتاديـن، فيشـتري الخضار الأساسـية اليومية فقط لزوم وجبة الغداء بعد الإنتهاء من عمله اليومي الحر.

وأشـار رب الأسـرة "علـي" إلـى تنـوع المعروضات في السـوق وأسعارها المرتفعة، وانخفاض أسعار النقارش من مكسـرات وبـزورات والتي غالبيتها قـادم من خارج المحافظة.

بعد أكثر من عقد على وصول مئات الآلاف من السوريين إلى ألمانيا هربًا من الحرب وإجرام نظام الأسد، لم يعد العمل مجرد وسيلة للبقاء أو الاستقرار، بل أصبح اختبارًا طويلًا بين الاندماج والاستنزاف. تعلم اللغة، البحث عن فرص عمل، والتنقل من وظائف بسيطة إلى مناصب مستقرة أو متخصصة... كل ذلك شكل مسارات مهنية معقدة، دفعت أثمانًا نفسية واجتماعية لا تقل عن مكاسبها الاقتصادية.

ومع تحرير سوريا في ديسمبر/كانون الأول 2024، يطرح السؤال: كيف يمكن للسوريين الذين راكموا خبرات مهنية في ألمانيا توظيفها في إعادة بناء وطنهم؟ وهل كان العمل في المنفى محطة اندماج حقيقية أم تجربة استنزاف مؤجلة العائد؟

في هذا التحقيق، تستطلع نينار برس تجارب خمس شخصيات سورية من قطاعات مختلفة، لكل منها مسار فريد، لرصد ما حمله العمل لهم، وما أخذ منهم، وكيف يمكن تحويله إلى رصيد وطني في سوريا المستقبل.

السوريون في ألمانيا
العمل بين الاندماج والاستنزاف

إعداد: خالد المحمد

فراس اليونس: صدمة اللغة وبداية المسار المهني:

فـراس اليونس، مهندس إدارة مشاريع في شركة "دويتشه بـان"، بـدأ رحلته العملية بوظيفة في سوبرماركت، قبل أن ينتقل تدريجيًا إلى التدريب المهني والعمل في مؤسسات كبرى.

يتذكر بداياته: «الصدمة اللغوية أربكتني كثيرًا، وشعرت أن لغتي ضعيفة... كان عليّ أن أتعلم كل شيء من الصفر». ورغم النجاح المهني الذي بنى سيرة ذاتية قوية، كانت هناك تكلفة شخصية:

«العمل بدوام كامل جعل العلاقات الاجتماعية محدودة جدًا، وأجّل كثيرًا من أحلامي».

ويرى فراس أن الخبرة التي اكتسبها يمكن أن تتحول إلى قيمة وطنية:

«يمكن نقل ما تعلمته هنا إلى سوريا، سواء عبر العودة المباشرة أو شراكات وبرامج تدريبية منظمة من الخارج».

تجربة فراس تبرز أن الإصرار المهني يمكن أن يخلق استقرارًا وقدرة على التأثير في بيئة جديدة ومعقدة، لكنها تأتي بثمن شخصي وجسدي ونفسي.

الدكتور محمد حنيش الحسين: مهنة تحت ضغط دائم:

في القطاع الطبي، واجه الدكتور محمد حنيش الحسين، اختصاصي جراحة عصبية، تحديات مضاعفة، شملت معادلة الشهادة، وتعلم اللغة الطبية، والتكيّف مع نظام صحي صارم.

«نقضي معظم حياتنا في العمل من السادسة صباحًا حتى السادسة مساءً... العلاقات الاجتماعية محدودة، والضغط النفسي والجسدي مستمران».

ورغم الصعوبات، يرى الدكتور محمد حنيش أن التدريب في ألمانيا شكّل رصيدًا وطنيًا حقيقيًا:

«أجريت عمليات جراحية في سوريا بعد التحرير، والأطباء السوريون مستعدون لتقديم خبراتهم للوطن... المعرفة المكتسبة هنا ثروة وطنية».

تجربة الدكتور حنيش تؤكد أن التحديات المهنية تمنح مهارات قابلة للتحويل وتضيف قيمة وطنية يمكن استثمارها لاحقًا في بناء قطاع صحي قوي.

دانية موفق حمود: العمل استعادة للذات:

الأستاذة دانية موفق حمود، المتخصصة في الإعلام والدراسات الإسلامية، والعاملة الاجتماعية القادمة من دمشق، وأم لطفلين، ترى أن العمل كان أكثر من التزام اقتصادي، بل وسيلة لإعادة بناء الذات:

«قدّمت صورة مختلفة عن المرأة السورية المحجبة: امرأة متعلمة، مستقلة، ناجحة في العمل وتحافظ على أسرتها». وتكشف عن صعوبة الموازنة بين الحياة المهنية والعائلية: «العمل أخذ مني جزءًا من طاقتي وراحتي، وأحيانًا شعوري بالسكينة».

«أصعب تحدٍ واجهته كان الموازنة بين العمل، الدراسة، والأمومة، وحماية نفسي نفسيًا وجسديًا، مع الشعور الدائم بضرورة إثبات كفاءتي.»

وتضيف عن إمكانية تحويل الخبرة المكتسبة إلى مشاريع وطنية:

«كل ما تعلمته هنا هو رصيد يمكن استثماره في سوريا... أحلم بمشروع يجمع بين الإعلام والعمل الاجتماعي والتربوي ويدعم النساء والأطفال».

خطاب محمد العبد الله: الطموح المؤجل من أجل العائلة:

الأستاذ خطاب محمد العبد الله، مدرس لغة إنجليزية، يختصر تجربته بمعادلة التضحية والمسؤولية:

«كنت أعمل فقط من أجل تأمين المعيشة... كل طموحي المهني أجلته من أجل مستقبل عائلتي».

ويضيف عن بداياته: «بدأت العمل فور حصولي على الإقامة، عملت في الإنشاءات ثم في البريد لثماني سنوات... لم يكن هناك وقت للتفكير».

ورغم ابتعاده عن مهنته الأساسية، يرى أن التجربة لم تذهب سدى: «حتى الوظائف البسيطة وحاليًا العمل التجاري الخاص في سوبرماركت علمتني إدارة الوقت والصبر على الضغوط... وهي خبرة وطنية يمكن الاستفادة منها».

«طموحي الأصلي في التعليم ما زال معي في قلبي».

قصته تبرز البعد الإنساني للتضحيات اليومية وكيفية تحويلها إلى خبرة عملية يمكن استثمارها في مشاريع وطنية مستقبلية.

إبراهيم محمد الفتحي: الاستقرار المهني وحدود الاندماج:

المهندس إبراهيم محمد الفتحي، المدير التسويقي الإقليمي لشركة ألمانية، يرى أن العمل منحَه استقلالًا ماديًا ونفسيًا وساعده على فهم المجتمع الألماني بعمق أكبر: «صرت أعرف عاداتهم وطريقة تفكيرهم».

لكنه يوضح ضغوط العمل والعزلة الاجتماعية:

«أحيانًا تشعر أنك أسير العمل؛ دوام طويل، تعود متعبًا، وتنتظر العطلة الأسبوعية لتستعيد أنفاسك».

وتظهر التحديات الثقافية والدينية حتى في التفاصيل اليومية:

«حتى في المناسبات الاجتماعية، نضطر للسؤال عن محتويات الطعام من الكحول أو لحم الخنزير... هذا الاختلاف يعمّق الإحساس بالمسافة الثقافية».

رغم ذلك، يؤكد إبراهيم أن الخبرة المكتسبة، ومهارات التنظيم والتحليل وبناء العلاقات المهنية، يمكن أن تشكّل أساسًا لمساهمة حقيقية في بناء سوريا المستقبل:

«حتى مع التعب والإرهاق، يمكن تحويل الخبرة لبداية جديدة».

كوّنت شبكة علاقات ومعارف واسعة مع شركات عالمية، خاصة في الدول العربية، وكذلك معارف مهنية في شركات ضمن العالم العربي. هذه الشبكة بحد ذاتها تُعد قيمة مضافة كبيرة.

خبرات المنفى... رصيد للوطن:

تعكس هذه الشهادات رحلة السوريين بين البحث عن الأمان وتحمل كلفة الاستنزاف اليومي. فالعمل في المنفى فرضته الحاجة، رافقته ضغوط وأحلام مؤجلة، لكنه منحهم خبرات مهنية وتنظيمية عالية تشكّل اليوم رصيدًا وطنيًا حقيقيًا.

ويبقى السؤال الأكبر الآن: هل ستتوفر البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصادقة في سوريا الجديدة لتوظيف هذا الرصيد في بناء وطن مستقر؟ هؤلاء السوريون جسور أمل بين الغربة والوطن، وعناوين قوة سورية تستحق أن تُسمع وتُستثمر.

العدالة «والحماية» الاجتماعية في سورية

في اطار الكفاءة الاقتصادية في المرحلة الانتقالية، 2026-2029

«تحليل للسياسات الممكنة في سورية.. في 3 أجزاء»

الجزء 2: العدالة الاجتماعية.. معايير الكفاءة الاقتصادية (2)

د. حسين مرهج العمّاش
دكتوراه بالاقتصاد
رئيس جامعة الجزيرة سابقاً
رئيس مكتب مكافحة البطالة
في سوريا سابقاً

نكرر ما ذكرناه في الجزء 1 ان العدالة الاجتماعية هي مسؤولية رئيسة للدولة في ضمان توزيع عادل للدخل والثرة بين المواطنين. ولا مهرب من ذلكَ حتى وان كان الاقتصاد. فالمسؤولية الاجتماعية لا تلثغي ابدا. وهذا ما نسعى قوله الى الحكومة الانتقالية في سورية الجديدة.

تعتبر شبكة الحماية الاجتماعية في سورية احد مظاهر العقد الاجتماعي الذي نجم عن نظرة الدولة الى دورها منذ نهاية الخمسينات من القرن الماضي. وقد ترسخ هذا الدور من خلال سيطرة الدولة على مقدرات الاقتصاد الوطني وتخطيطه بصورة مركزية تقريبا. وهذا جعل من عناصر ومقومات شبكة الحماية الاجتماعية بمفهومها السيادي، وليس الوظيفي الاقتصادي، احد اهم ادوات ادارة المجتمع وتامين مستلزمات الافراد المعيشية والمهنية.

ولهذا شملت شبكة الحماية الاجتماعية القائمة عناصر الإنتاج المتمثلة بتوفير التعليم المجاني، والصحة المجانية، والالتزام بالتشغيل والتوظيف لشريحة كبيرة من خريجي النظام التعليمي، ودعم اسعار الكهرباء، والمياه، وعدد من اسعار المواد الغذائية الاساسية.

شكلت سياسة التوظيف والأجـور أحد عناصر شبكة الحماية الاجتماعية من اجل تنظيم، وربما تقييد، سوق العمل منذ عام 1963 تقريبا، وذلـك بالتعهد بتشغيل بعض فئات القوى العاملة بكاملها للحفاظ على مستويات معيشة مناسبة للأفراد. ولتحقيق هذا الهدف، قامت الدولة بضمان التوظيف في الحكومة ومؤسسات القطاع العام لأغلب خريجي الكليات والمعاهد التقنية والمهنية. كما شرعت الدولة قوانين العمل الصناعي ونظام العلاقات الزراعية نظمت بموجبها علاقة صاحب العمل في القطاع الخاص مع العاملين بهدف الضمان الوظيفي للعامل وتحديد مستوى الأجور اليومية والشهرية بحسب المهن.

ولكن الأسلوب الذي طبقت فيه الحكومة هذه السياسة من خلال ثبات الأجور والحد الأدنى للأجور في ظل وجود نسب عالية من التضخم لفترات طويلة، أدى إلى انهيار القوة الشرائية للأفراد وانتشار الفقر، من جهة والى تضخم قوة العمل في الحكومة والبطالة المقنعة بصورة كبيرة من جهة أخـرى. وتعتبر القيود في سـوق العمل من أهـم العقبات التي تعترض معظم السياسات الاقتصادية الجديدة ة وخاصة المتعلقة باقتصاد السوق. فقيود الفصل من العمل من قبل رب العمل من جهة ومن

الديمقراطية في منظور حزب التجمع الوطني الديمقراطي السوري

موسى المجبل

ينطلـق الحـزب، فـي منظـوره للديمقراطية، من قناعة راسـخة بأن المرحلـة التـي تلت سـقوط عصابة الأسد المجرمة تضع السوريين أمام مسـؤولية تاريخيـة كبـرى، تتمثل في بناء دولة جديدة تختلف جذرياً عن منظومة الاسـتبداد التي دمرت البلاد، وأضعفت مؤسساتها، ومزّقت نسـيجها الاجتماعي، وفتحت البّاب أمام التدخلات الخارجية.

لقـد شـكّل سـقوط النظـام لحظة مفصلية فّي التاريخ السـوري، لكنه لا يعنـي بحد ذاته تحقيق تطلعات السـوريين، ما لم يُسـتكمل بمسار ديمقراطي حقيقي يعيد القرار إلى الشـعب، ويؤسـس لنظام سياسي قائـم علـى الشـرعية الشـعبية، وسـيادة القانون، والمساءلة، والتداول السلمي للسلطة. فالديمقراطية، وفق منظـور الحزب، ليسـت إجراءً شـكلياً ولا مرحلة انتقاليـة عابرة، بل قاعدة أساسـية لبناء الاسـتقرار ومنع عودة الاستبداد بصيغ جديدة.

ويرى الحزب أن الديمقراطية تعني تفكيـك منظومة الإقصاء والهيمنة التـي حكمت سـوريا لعقـود، وفتح المجال العام أمام جميع السـوريين دون تمييـز أو وصايـة. وهي تقوم على الاعتراف بالتعددية السياسية والفكريـة، وضمان حريـة التنظيم والعمـل الحزبـي، ووجـود إعلام حر ومسـؤول، وقضاء مسـتقل يشكّل مرجعية عادلة للجميع.

وفي سياق المرحلة الجديدة، يؤكد حـزب التجمع الوطنـي الديمقراطي السـوري أن الديمقراطيـة لا يمكن اختزالهـا فـي انتخابـات سـريعة أو ترتيبـات شـكلية لا تتوافـر فيهـا شـروط النزاهـة وتكافـؤ الفـرص. بـل هـي عملية وطنية شـاملة تبدأ بحوار وطني جامع، وتسـتند إلى إعادة بنـاء مؤسسـات الدولة على أسـاس المواطنة المتسـاوية، ونبذ الطائفية وكل أشكال الاستقطاب التي اسـتُخدمت سـابقاً كأدوات للسيطرة وتفكيك المجتمع.

كما يشـدد الحزب على أن العدالـة الانتقالية تمثل ركنـاً أساسـياً في بنـاء سـوريا الجديـدة، باعتبارها المسـار الـذي يضمـن كشـف الحقيقة، ومحاسـبة المسـؤولين عـن الجرائـم والانتهـاكات، وإنصـاف الضحايـا، بمـا يفتـح الطريـق أمام مصالحـة وطنية حقيقية ومستدامة.

ويربـط حزب التجمـع الوطني الديمقراطي السـوري بيـن الديمقراطية والتنميـة والعدالـة الاجتماعية، مؤكـداً أن الفسـاد والفقر والتهميـش كانت نتائج مباشـرة للاسـتبداد، وأن إعـادة إعمـار سـوريا وبناء اقتصـاد وطنـي متـوازن لا يمكـن أن يتحققـا دون شفافية ومساءلة ومشاركة شعبية فعلية.

إن سوريا التي يناضل من أجلها حزب التجمع الوطني الديمقراطي السـوري هي دولـة ديمقراطية مدنية، موحـدة، ذات سـيادة، يحكمهـا القانـون لا الأفـراد، وتُدار فيها السـلطة لخدمة الشـعب وصون كرامته، وفاءً لتضحيات السـوريين وتطلعهم إلى مسـتقبل آمن وعادل.

جهة شروط التعيين والحد الأدنى من الأجر تجعل من حركية العمالة بين القطاعات وبين المناطق.
فالتنظيمات العمالية المسيسة والممارسات المهنية المرسخة في ظل سيطرة القطاع، ومشاكل سوق الإسكان الصعبة تشكل عوائق حقيقية أمام قدرة العمالة على الانتقال من قطاع إلى آخر ومن محافظة إلى أخرى بسهولة. ولزيادة مرونة وحركية أسواق العمل فإن السياسات المتبعة عادة في هذا المجال تدعو إلى إعادة التأهيل والتدريب بما يلبي احتياجات أسواق العمل وتحمل الدولة تكلفة التدريب والتأهيل حتى في القطاع الخاص. فالعمال قد لا تحفزهم فرص التدريب وحدها ما لم يعرفوا ماهية الوظائف أو الأجور المتوقعة.
وفي المرحلة الانتقالية من «سوق مقيد» إلى «سوق تنافسي» ربما تجد الفئات الأشد حاجة انه من الصعب عليها الانتظار طويلاً بسبب تدني فرص العمل أمامها بدون وجود دعم مؤسسي له.
وتمثل مواقف عمالة الحكومة والقطاع العام المنظمة عقبة في سبيل تنظيم العمالة. فهي ربما المستفيدة الرئيسية من نظام التأمينات الاجتماعية، وتشكل ما نسبته حوالي 30% من إجمالي قوة العمل في سورية. وبحكم سيطرة القطاع العام على الموارد الاقتصادية الهامة فإن هذه الشريحة تسيطر، من خلال تنظيماتها النقابية المرتبطة بعمق بالترتيبات السياسية، على سياسة التشغيل وسياسة الأجور في الدولة. وفي ظل تراجع قطاع «العمل المنظم العام» لصالح قطاع «العمل الخاص أو غير المنظم» فان استمرار نسبة بسيطة من العمالة منظمة ومتشبثة بمزاياها يمثل مصدر إعاقة لفرص تطوير سوق العمل وتفاعله مع متطلبات التنمية. ونتيجة لعدم المرونة في سوق العمل فان البطالة الظاهرة بلغت نحو 40% من قوة العمل. وهي نسبة تقل عن البطالة الفعلية نظرا لعوامل الهجرة إلى الخارج وقلة الإحصاءات المتخصصة بالبطالة وسوق التشغيل.

5. الفقر وانخفاض القوة الشرائية

إن انخفاض القوة الشرائية للفئات محدودة الدخل وهم العاملون في الحكومة والقطاع العام نتيجة التضخم وانهيار أسعار الصرف وثبات الأجور بمستويات متدنية قد أدى إلى زيادة معدلات الفقر بينهم، وخاصة في الأسر الكبيرة. وبحسب معايير التنمية البشرية في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فان معدلات الفقر في سورية تتركز في الريف وفي مناطق السكن العشوائي وفي بعض فئات العمالة في القطاع العام. ويعتبر الفرد فقيرا إذا كان دخله يقل عن 420 دولار سنويا، في الوقت الذي يقدر فيه متوسط الدخل حوالي 200 دولار سنويا. وأن الانخفاض في مستوى المعيشة ظاهرة بدأت تعاني منها شرائح عديدة في المجتمع السوري منذ عدة سنوات وحتى قبل تطبيق حزمة السياسات الإصلاحية. وتشير بعض التقارير الاقتصادية ان متوسط الدخل الفردي الحقيقي قد انخفض بنسبة 3% سنويا تقريبا في الفترة ما بين عامي 2011-2025 ولم ينمو بعد ذلك بما يماثل النمو السكاني.
فوجود البطالة هو بالطبع أهم مصادر الفقر الشديد، في ظل عدم شمولية الفقراء بآلية الضمان الاجتماعي والتأمين ضد البطالة، أو وجود أية قنوات مؤسسية عامة تقلل من مأساة البطالة على الأفراد والأسر. يضاف إلى ذلك فان إجراءات تخفيض النفقات العامة، قد أدت إلى تقليص بنود الدعم السلعي والإعانات الحكومية الأخرى، مما زاد من درجة الفقر للفئات الفقيرة أو محدودة الدخل التي تعتمد على الإنفاق الحكومي.
ولذا فقد نشأت جيوب جديدة وكبيرة للفقر، خاصة في المناطق العشوائية والريفية وربما حتى بين عمالة القطاع العام والعمالة الحضرية الهامشية. ومن ناحية أخري فان تحسن دخول بعض الشرائح الاجتماعية القريبة من مركز القرار الاقتصادي الرسمي، أدى إلى ظهور فوارق اكبر في الدخل تؤجج الشعور بالفقر لدى نسبة كبيرة من السكان.
إن تآكل مزايا التأمينات الاجتماعية على ضعفها قد جعلت المشمولين بهذا النظام من الفئات الفقيرة، إذا كانت مدفوعات التأمينات هي مصدر دخلهم الوحيد. وتمثل مدفوعات التأمينات عادة ما يقارب الحد الأدنى للمعيشة فوق «خط الفقر»، إلا أن ارتفاع معدلات التضخم وثبات القيمة الاسمية للأجور جعل مدفوعات التأمينات لا تمثل أكثر من 30% احتياجات الحد الأدنى للمعيشة.
فنسبة تغطية نظام التأمينات الاجتماعية للقوى العاملة منخفضة وبحدود 55% من حجم القوى العاملة، كما أن قيمة التغطية النقدية والعينية للمستفيدين منها منخفضة أيضاً، وربما تمثل نحو ثلث تكلفة المعيشة الحقيقية.
وبحكم وضعها القانوني، فليس هنالك مناص أمام مؤسسات القطاع العام للتهرب من تسديد تلك المساهمات، إلا أن منشآت القطاع الخاص ترى في ذلك عبأ كبيراً يزيد من تكلفة إنتاجها ويقلل من ربحيتها فتلجأ إلى وسائل عديدة للتهرب من المشاركة في نظام التأمينات الاجتماعية منها: 1) الإفصاح عن عدد بسيط من عمالتها الحقيقية، 2) تخفيف الأجور الاسمية وربما حتى الفعلية، 3) تعيين العمالة لفترات قصيرة وفصلهم ثم إعادة تعيينهم مرة أخرى للتهرب من شروط سداد مساهماتهم في حالة التثبيت، و4) تسجيل النشاط كأنه حرفي وعائلي للتهرب من شرط التغطية، بالإضافة إلى وسائل إدارية أخرى عديدة. وهذه الأوضاع ساهمت في انخفاض نسبة التغطية للعاملين وخاصة في القطاع الخاص بشكل كبير.

55%
نسبة تغطية نظام التأمينات الاجتماعية للقوى العاملة فقط

قصة الفيلسوف وبرجه العاجي

أحمد نسيم برقاوي

كتب توفيق الحكيم في كتابه البرج العاجي الذي صدر عام 1941 يقول: "البرج العاجي عند أكثر الناس معناه اعتصام الكاتب بالسحب اعتصاماً يقصيه عن أحداث الدنيا وحقائق الوجود، وهذا غير صحيح... على الأقل بالنسبة إليّ.. فما من حدث استوجب تحرك القلم إلا حرك قلمي... وما من أمر هز البشرية إلا هز نفسي بل ما من قضية من قضايا الحياة الكبرى التي تمس الإنسان وتطوره وتقدمه إلا شغلتني ودفعتني إلى الجهر بالرأي حتى في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية... دون التفات إلى عواقب الرأي الحر والنقد المر...فما بالي أشهد تلميًحا بين آن وآن من رجالا لإصلاح إلى هذا البرج العاجي كأنه وكر قِصي يسكنه طائر منفرد لايريد أن حط على جيفة من جيف الأرض"(البرج العاجي. ص14 صدر الكتاب عام 1941 ثم صدر عن مؤسسة هنداوي 2023.
أوردت هذا النص الطويل للمبدع توفيق الحكيم لأنه يكشف عن دلالة الشبهة اللصيقة بالمبدع بأنه يعيش في برج عاجي بعيداً عن هموم البشر،وبخاصة الشبهة الواقعة بالفيلسوف،ومازالت هذه الشبهة تُقال كلما أراد أحد أن ينال من الفلسفة بخاصة.
أن يكون للمبدع،أي مبدع،برجه الخاص الذي يعيش فيه ويطل منه على العالم فهذا مما لا شك فيه أبداً.
فالبرج هنا هو عالمه الذي يمده بالفن والأدب والموسيقى والفكر والفلسفة وكل هذه الأصناف من الإبداع ذات ارتباط حميم بالحياة. هل هناك رواية من رويات نجيب محفوظ خارج حياة مصر ولا تعبر عن المجتمع المصري،من ذا الذي باستطاعته أن يتجاهل القيمة الجمالية لشعر المتنبي وهكذا.
وكذا الأمر بالنسبة إلى الفيلسوف،فالفيلسوف هو الذي يبني برجه الفلسفي الخاص،ويطل على العالم بعيون عقله الحادة النظر،وينثر أسنيته في سماء الحقيقة،تأمل معي مشكلات الفلسفة الآتية:الأنس ان،المعرفة،الحقيقة،اللغة، الحرية،القانون،الدولة،البنية،القيم،الأخلاق ،الجمال الخ هذا هو شغل الفيلسوف وهذا هو برجه العاجي.
ويجب أن لا ننسى بأن برج الفيلسوف مبني على هذه الأرض ويطل على العالم ويمنح الناس الأسئلة الصحية التي لم تخطر على بالهم،ويزودهم بالمفاهيم التي هي الأدوات المعرفية،بل المفاتيح الصالحة لفتح أبواب الحقيقة.
الفيلسوف الذي يعيش في برجه العاجي بالمعنى الذي طرحه توفيق الحكيم مهندس الأسئلة التي تنطوي على امكانية جواب واقعي،ليطرد أشباه الأسئلة التي لا جواب واقعي عنها.
عندما أقول بأن الفيلسوف يكتشف السؤال الحقيقي لا يعني بالضرورة بأن جوابه عن هذا السؤال أو ذاك جواب قطعي،بل هو يترك الباب مفتوحاً لكل الأجوبة الممكنة.
ولهذا فالعودة إلى أجدادنا الفلاسفة كالكندي والفارابي وابن سينا وابن باجة وابن طفيل وابن رشد عودة لامتحان أجوبتهم وليس لترديد ما قالوه.
أما من يسكن برجاً بناه غيره،ويحوله إلى منبر خطابة يستشهد بأقواله المأثورة،فإنه يعيد سيرة خطباء المنابر. ومن أدمن الإقامة في الكهف وخرج منه حاملاً عقل الكهوف وراح يتسلق هذا البرج الفلسفي أو ذاك دون أن يفلح في ذلك،فهو العقل الرث المتطفل على قلب الفلسفة النابض بالحب. ليس من شيمة الفيلسوف أن ينزل من برجه المطل على العالم ليقارع المتجملين بقصاصة ورق تدلل على انتسابهم إلى هذا المبحث النبيل،أو الذين يشهرون سيوف اللاهوت الصدئة في وجهه. الفيلسوف يعلّم الناس الصعود،ولهذا فإن العجزة الذين لا طاقة لهم على الصعود يطلقون عليه رصاصهم الخلبي ظناً منهم بأنهم قادرون على النيل منه،ويصرخون:الفيلسوف يسكن برجه العاجي. ولأن الفيلسوف مرجع ذاته،ولسانه المستقل ينطق بما تمليه عليه ذاته الوقادة،فإن القطعان التي تسير وراء الأكباش التي لا تفكر،الأكباش المرددة للحماقات المألفوفة،تتوسل بالضجيج كي تشوش على الفيلسوف صوته الناصع.

ألوان الشعر الشعبي في الجزيرة والفرات

هل للماء وأهله علاقة وطيدة مع الحزن والبعد والفراق، وهل لتلكَ المساحات الشاسعة من البوادي والسهول الفسيحة والصحارى علاقة بذاكَ العشق السرمدي والحب الذي يبقى يلح على القلب حتى لحظاتنا الأخيرة؟ نسأل عن ذلكَ ونحن نستعرض كتاب ألوان الشعر الشعبي في الجزيرة والفرات وغايتنا هي الإشارة إلى الجهود الكبيرة التي بذلها الأستاذ المحامي رشاد حامد المصطفى في التقصي والبحث والتأليف وهو الشاعر الذي تتقطر منه روعة مدينة الرقة وعذوبة مياه الفرات.

محمد الحفري

يذهب الكتاب نحو الكثير من التعريفات والتصنيفات والأنواع التي يتميز بها الشعر الشعبي في الجزيرة والفرات، وهو كما يصفه الشاعر كما هي الورود والأزاهير متباينة الألوان والأشكال والروائح، وكما هي الأيام بين شتاء وصيف وخريف وربيع.

من أهم ألوان ذلك الشعر «العتابا» التي تنقسم إلى «الفراكيات» دلالة على الفراق سواء كان ذلك بالابتعاد عن الديار والذكريات أو مدح من يستحق وذم أهل الخصال السيئة، أما القسم الثاني من «العتابا» فهو «الهواويات» ويتضح من تلك التسمية أنه يتعلق بما يهواه القلب، وهذا الصنف عموماً يتضمن وصف الخدود والعيون والصدر والخصر النحيل والطول والجدائل، وهناك نوع ثالث من «العتابا» يسمى«الأبوذية» ويرجح الكاتب من خلال استعراضه لبعض الأمثلة انتسابها إلى العراق وخاصة في الجنوب والأهوار، وهي تتميز بسهولة كلماتها وانسيابيتها ومثال على «الفراكيات» قولهم:» توالي الليل عنيتم يا خلان ـ وعليكم شارب الحنظل يا خلان ـ ولي جرح بدلالي يا خلان ـ مسوس ما نفع كثر الدوا»

اللون الثاني هو «السويحلي» وقد جاءت التسمية من السحل وجر السفن على ضفاف الأنهار، وهو من أجمل ألوان الشعر الشعبي، ويغنى كما العادة بعد « العتابا» وعلى الأغلب تكون تسميته حسب الآلة الموسيقية التي ترافقه، ولهذا السبب يقال « سويحلي ربابة، سويحلي زمارة، سويحلي منفرد» وهو مزيج من الحزن والفرح، ويقلب هذا الشعر إلى اللون الدرامي وذلك حين يصبح الشطر الثاني هو الأول.

«النايل» من ألوان الشعر الشعبي، ومن أهم صفاته العذوبة والرقة ويشبه بفصل الخريف وهو يدل بطريقة ما على الرحيل والفراق ومثال على ذلك: «ياما قعدنا سوى والبيت برواقين، والكمر تالي الشهر ما بين تشرينين».

ومن ألوان الشعر الشعبي أيضاً «المواليا» ويقال هو اللون الأكثر انتشاراً في وادي الفرات ويتفرد هذا اللون بموضوعة الحب والغزل وهذا ما يميزه عن بقية الألوان التي ذكرت سابقاً ومن الأمثلة على ذلك قولهم: «لي عشرين مضى اسمو باليساري ـ يهلن دموعي على لذة معانيه»

ومن «النايل» يتفرع « الزهيري» وانتشاره أكثر في العراق، ويعد «اللكاحي» من الألوان المشهورة في الشعر الشعبي والمعروف في مدينة الرقة وأشهر من غناه هو المطرب» حسين الحسن» ومثال على ذلك قولهم «بي ثلاثة بالدنيا ما جاسهن عذروبي ـ الثريا ونجم سهيل والثالثة محبوبي» أما اللون الأخير الذي ورد في هذا الكتاب، فهو «التشاطيف» وبعضهم يطلق عليه تسمية «المامر أو الميمر» كما يطلق عليه بعضهم اسم «أبو الخديد» ومثال على ذلك قولهم:» أبو الخديد الوردتين الياعم ـ فرفح قليبي يوم صاحت يا عم ـ لا تقعد الغرنوج نايم ياعم ـ من شمس مبارح راس خدو محمر»

لا يتسع المجال في هذه العجالة إلى أخذ الكثير من الأمثلة عن الشعر الشعبي، كما تجنبنا وللسبب ذاته التطرق إلى المواصفات الفنية التي يمتاز بها هذا النوع وما يجب أن تكون عليه أبياته التي تمتد في جذورها إلى عمق الموروث الذي يمثل ذاكرة الشعوب وسواء كان هذا اللون أو ذاك مفضلاً في الرقة والجزيرة السورية وكان غيره من الألوان هو الأجمل في نظر أهل العراق، فهو على كل حال يمثل الركيزة الأساس التي لم تكن الحدود تشكل عائقاً أو حداً فاصلاً بين أهلها، ومن الواضح أن الشاعر رشاد حامد المصطفى في هذا الكتاب قد شيد ذلك الطريق وعبده بروية وإتقان وتمهل كي يسير عليه من أراد البحث في هذا المجال، وفيه نجد ما يدل على العطاء والمحبة والجمال، وفيه من الشمائل والخصال ما يستحق المتابعة والتنويه إلى جدارته.

مختطفة .. نص أدبي

زيدان عبد الملك

هاجه خبر...، اجتاحت صفاءه عاصفة صحراوية.. حمل بندقيته وأسرع عائداً إلى البيت.. علا صوته قبل أن يدخل: أين هي؟ وقفت أمّه في مواجهته غاضبة.. عند جدّك.. وأقسمَ: إنّها في حمايته، وهدّد مَن يتعرّض لها بسوء، فانطلق والشرر يتطاير من عينيه، وهو يتوعّد... ويُنذر...

كان أبو حسين يجلس على دكّة أمام المضافة وبابها مشرّع، ولمّا رآه يرغي ويزبد صرخ: اهدأ ياولد.. ضع عقلك برأسك.. لا تدفنه في نعليك...

ـ جدّي، وهو يحتقن غضباً وقهراً، أتقبلُ أن تُهدر كرامتنا ونسكت...؟

ـ تعالَ هنا

ـ ما جئتُ لأستريح...

ـ ولِمَ أتيتَ؟

ـ لأزهق روحها، وأغسل عاري...

ـ وماذا فعلتْ؟

ـ لقد لوّثت شرفنا

ـ وأين هو هذا... المنتهك؟

ـ سنبقى نشعر بالعار ما دامت على قيد الحياة

ـ العار أنك لم تحمها، ولم تدافع عنها...

ـ وكيف سنرفع رأسنا بعد الآن؟

ـ الحقيقة.. لقد طأطأتَ هامتك حين تركتها خلفك...

ـ لابدّ من قتلها...

ـ على جثتي أولاً، واختطف البندقية من يده، وصاح به: هيّا اجلس. تتحدث عن الشرف، وهل تفهم وتعي ما تقول؟

ـ نعم...

ـ الشرف لا كما تدعي. إنّه أخلاق، وأدب، وفضيلة، وكرامة إنسانية. إنّه في الرأس عقل يفكّر.. يزن الأمور، ويتصرّف بشهامة، وليس محصوراً فيما تحت الزنّار محنّطاً بين فخذين. ذاك حيوان مَن يظنّه مرتبطاً بعضو تكاثر لا غير...

ـ وما العمل؟

ـ تمهّل. واستخدم العقل والمنطق...

ـ وماذا بعد ؟

ـ تشغّل دماغك بهدوء.. تستمع لصوت الحق لا العاطفة.. تهنّئ أختك بعودتها سالمة.. تحتضنها.. تطبطب عليها.. تواسيها.. تخفف آلامها.. تحنو عليها.. وتجبر كسرها...

ـ وكيف سينظرون لنا؟

ـ مَن...؟ أتقصد أولئك الأوباش الذين يطلقون الرصاص احتفالاً بأسير عائد كبطل، ولا يخجلون من أنفسهم ويدّعون أنهم رجال وهم يعدمون محررة مهيضة الجناح لأنها أنثى؟! فبئس ما يفعلون...، لو كانوا كما يحسبون ذواتهم حقاً ما سمحوا أن تُختطف أو تُؤسر وهم أحياء...

ـ لقد نجّسوها بفعلهم؟

ـ يا بني، نجاسة الجسد بالماء تُطهّر، أمّا الروح فطهارتها بامتلاك الفكر، والخُلق، والأدب، والصدق، والتسامح، والمحبة، والشمائل الكريمة...

ـ ألا تتحمّل وزراً...؟

ـ الصواب أن تسأل: أكانت حرّة أم مسلوبة الإرادة؟ وهل هي أذنبت أم مَن تخلّى عنها لتُغتصب؟ إنّ المتخلّي والمغتصب كلاهما شريكان ومذنبان ونجسان بالقدر نفسه

ـ وما عليّ أن أفعل...؟

ـ أن تفكّر جيداً.. لا تتعجل... إيّاك الغباء والحماقة فهما مفسدة المرء ومقتل حلمه

ـ حاضر...، أمرك مطاع

ـ وإيّـاك أن تتسرع في أحكامك على الضعيف غير المقتدر؛ فتندم حيث لا ينفع الندم، وتصرّف بحكمة تحترم...

ـ أجل...، شكراً، ولن أخذلك...

ناداها.. فأقبلت ورأسها منكّسة، ووجهها ينتقع صفرة كاصفرار الموت، وتقدّمت منهما متهيّبة... انتصب واقفاً ووجهه يصطبغ حمرة.. ابتسمَ، فاستبشرت... وفتح ذراعيه، ومدّ إليها يديه فرمت نفسها على صدره.. قبّل جبينها، وضمّها بقوة وعيناهما تفيضان بالدمع. وبينما الجدّ يربّت على كتفيهما، التفت إليه معتذراً: أتسمح أن أصطحبها إلى دارنا؟ ودون أن ينتظر جواباً أمسك يدها...

أسمَع كلامك

كل خبراء التنمية يشرحون خططهم وكأنهم يكتبون قصيدة حب عذري، بينما الشارع يكتب رواية طويلة من الهموم والمعاناة. الخطط تِعرض على شاشات كبيرة مع موسيقا ناعمة في قاعات مكيفة مع بوفيه مفتوح، فيما قصص «كفاف اليوم» تِروى تحت شمس لاهبة. نخطط للمستقبل في غرف واسعة جميلة التصميم، نوافذها «طويلة وعريضة»، ونعيش حاضراً تنثر ريحه العاتية أوراق تلك الخطط.

بنتصل فيك

واحدة من أكثر السلوكيات اليومية ممارسة: الشاب يبحث عن عمل متل اللي عم يفتّش على مفتاح في جيب ممزّق. كل مقابلة تنتهي بوعد، وكل وعد ينتهي برسالة نصية تقول: «سنعاود الاتصال». البطالة تعلمك الصبر، لكنها لا تعلمك كيف تدفع الفواتير.

هادا السبب

رغم أن الإنترنت على قرابة من عائلة السلحفاة البرية، لكن الاشتراك غال. ومع ذلك، المشترك يعبي بأقة وراء باقة، فالفضول والضجر وقلة الحيلة تدفعه ليتابع أخبار العالم. يرى شعوباً تعمل، تبني، تسافر. يغلق الهاتف، ينظر إلى الشارع المكسور، ويقول: «الحمد لله، عندنا إنترنت على الأقل».

تذكرة مسرحية

رغم مرور أكثر من عام على التحرير، ما تزال عبارة «وين كنتو؟» صرعة الموسم. هي تهمة جاهزة تِلقى على أي واحد يجرؤ على النقد أو يغيّر موقفه أو يصوّبه لاعتبارات: المستجدات، الوعـي، النضـج... إلخ. يـا عمي، الحياة ليسـت مسـابقة حضـور وغيـاب؛ هي سلسـلة من محطـات، وكل واحد مـرّ بمحطة مختلفة.

بدل ما نصرخ «وين كنتو؟»، نسأل: «شو صار معك؟» أو «شو تعلمت؟» — أسئلة تفتـح أبوابًـا بـدل أن تغلقهـا. العبارة تِسـتخدم كمطرقـة محاكمـة سـريعة: من لم يشارك في الثـورة، أو لم يهاجـر، أو لم يكتـب تغريـدة أو بوسـت، يُحكم عليه بالغياب الأبدي. لكـن الحقيقـة أن النـاس تتغيـر، تتعلـم، تخـاف، وتعود.

النقد لازم يكون بناء، مو شتيمة جاهزة. خلّونـا نخفّف من «وين كنتـو؟» ونزيد من «تعال احكي». لأننـا لـو اسـتمرّينا نـوزع تذاكـر الاتهام، سنبقى وحدنا فيّ مسرحٍ فارغ.

الديمقراطية تجمعنا

الغني يشتكي من الزحمة، رغم أنه يركب أحدث السـيارات، يأكل أطايـب الطعام والشراب، ويشـتكي من التخمة. الفقير يشـتكي مـن الزحمـة، يركـب الباص أو السـرفيس المكتظ، ويشتكي من الجوع وقلة الأكل. فـي النهاية يلتقيان في المستشفى، «خاص أو عام»، ينتظران دورهما عند نفس الطبيب. فالمرض لحـد اليوم يثبت أنه ديمقراطي جدًا في التعامل مع البشر.

مسلسل تركي

الآمـال والتطلعـات وحتى الأحلام في أغلب الأسـر السـورية عندنا كالمسلسـلات التركي... بلا نهاية محددة. كل حلقة لا بد من مشـكلة تطلع كسـنجق عرض، وكل موسم يبدأ بوعود.

نتابـع، ننتقـد، ونضحك على مصايبنا لأن الضحك أقل ألماً مـن البكاء. وفي كل مرة نعود، نأمل أن تتغير الأشياء، لكننا نعرف أن التغيير يحتاج أكثر من كلام؛ يحتاج قرارأوشجاعة وسعياً، وميزانية، والأهم: شو إلنا حقوق وشو علينا واجبات.

كلام رصاص

نضال خليك

هادا اللي عندي

تشـعر نفسـك وأنـت تكتـب زاويـة... كأنـك «ناجـح ويعيـد». ليـس لنضـوب الأفـكار، إنمـا لاضطـرارك مجبـراً علـى إعـادة كتابة بعـض الأفكار مـراراً. ومبعث هذا الشـعور «خطـاب الكراهيـة» الـذي أمسـى كمنبّـه الموبايـل: نصحـى عليـه، وننـام وهـو شـغّال. فـي الشـارع، علـى مواقـع التواصـل، في التعليقات، حتـى في القعدة العائليـة. كل واحد «شـايل» سـكين كلمـات ويفتش على رقبـة رأي مختلـف.

المفارقـة أن الجميـع يطالـب بالوطـن، لكـن القامـوس المسـتخدم لبنائـه ملـيء بالشـتائم والتخويـن. نختلـف، فنرفـع الصـوت. نغضـب، فنطلـب الإلغـاء. وكأن الخـلاف لا يكتمـل إلا إذا انتهـى بالقطيعـة الكاملـة.

هـذه السـلوكيات لا تحـلّ أزمـة، ولا تعيـد حقّـا، ولا ترمّـم جرحـاً. هـي فقـط تضيـف جرحـاً جديـداً، وتتركنـا أكثـر تعبـاً وأقـل قـدرة علـى الإصغـاء. الأخطـر أنـه يتسـلل إلـى تفاصيلنـا اليوميـة حتـى يصبـح طبيعيًـا،وكأنـو«هيـك الحكـي».

ليـس مطلوبـاً منـا أن نكـون متفقيـن بالميلـي علـى كل شـيء، أو نصفّـق أو نطبّـل لبعضنـا أو للسـلطة، لكننـا مطالبـون علـى الأقـل بضبـط اللغـة. الـرأي والـرأي الآخـر لا يحتـاج إلـى قطيعـة، والنقـد لا يحتـاج إلـى إقصـاء... فـكل هـذه الممارسـات مـا بتدفّـي نـازح، ولا بتشـغّل لمبـة.

خلّونـا نجـرب نختلـف بـدون مـا «نعـضّ بعـض»، وننتقـد بـدون مـا نشـتم أو «نرفـس». الوطـن مـا بنبنيـه «نحنـا» أو «أنتـو». الوطـن نبنيـه «كلّنـا يعنـي كلّنـا». فإمـا أن نكـون شـركاء فـي البنـاء، أو شـركاء نتقاسـم الخـراب.

أنا هاد اللي عندي... وإنتو أحرار.

«أنرييه»

بعد سـنوات، المهاجر أو المهجّر يعـود إلى الحي مـن الغربـة وفـي قلبـه لوعـة الحنين. يسـأل عن الجيـران، فيخبرونـه أن البعض هاجـر، والبعـض بقـي ليحـرس الذكريات.

الوطـن هنـا صنـدوق بريـد: تضـع فيه رسائل وتنتظر رداً لا يصل. العودة عندنا صراع بين الحنين والواقع...

أو «أنرييه» مجدداً للمطار.

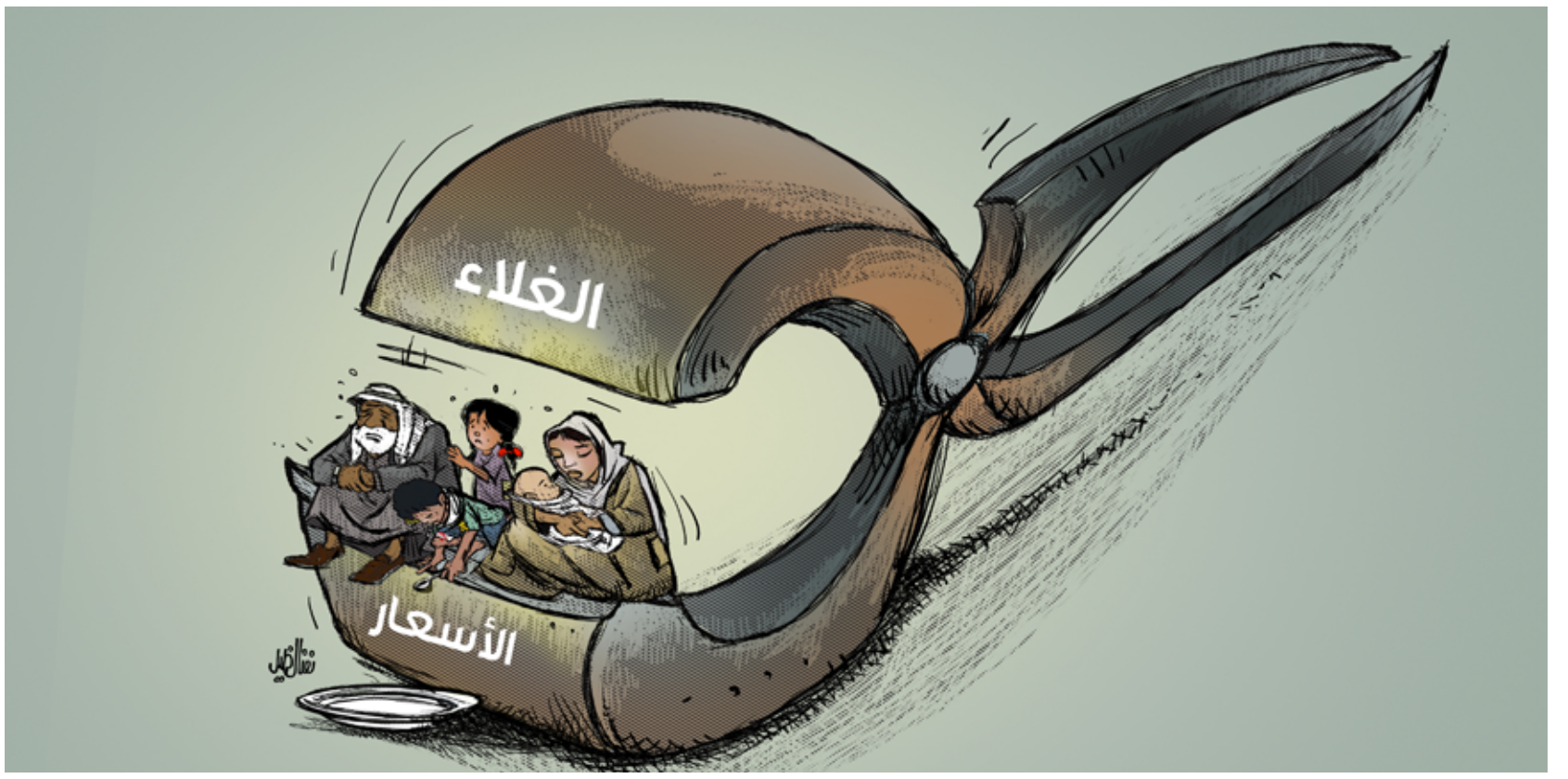

ثلوج الخير تغطي الزبداني

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة
مرخصة بالقرار الصادر عن وزارة الإعلام
رقم 420 تاريخ 2025/10/6

المشرف العام
أسامة آغي

هيئة التحرير
د. باسك أورفه لي
خالد الوهب
فتون خربوطلي
خالد المحمد

مدير العلاقات العامة
محمود العساف
«أبو خالد الخابوري»

الإخراج الفني:
نصر الشيخ علي

t.me/ninar_press
facebook.com/ninarpress
@ninarpress6281
x.com/ninarpress
www.ninarpress.net

الطباعة: مطبعة دار العلم ـ دمشق

العمليات الفنية
Tel. +963 11 22 68 100
Mob. +963 9 33 678 100
BEST PRESS